

ثالثا : المشترك والمستقبل

٨) المفاهيم الغربية .. (الديموجرافية)

لا يمكن العبور إلى منظور الهوية الشرقية في مستوياتها أو تحولاتها دون أن نتمهل عند هذه الهوية الممزقة كما أراد أن ينحتها لنا الغرب ثم يعيد تشكيلها حسب رؤيته الاستعمارية.

وقد تجسدت المحاولات الاستعمارية في الحقبة السابقة أو الإمبريالية أو في الحقبة الأمريكية في إعادة ترسيم الحدود الجغرافية تبعا لاتجاه هذه القوى وأطماعها، وفي هذا يمكن أن نمر بسرعة إلى هذا التقسيم الغربى النفعى للشرق مرورا بالقرون الاستعمارية وصولا بتحويل هذا التقسيم إلى واقع مع اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ إلى هذا التقسيم المريب الغريب الذى عرفته المنطقة ليس مع بداية الصراع بين الاتحاد السوفيتى والغرب الأمريكى عقب الحرب العالمية الثانية وحسب، وإنما عبر النصف الثانى من القرن العشرين، وعلى الرغم من أن بين أيدينا العديد من هذه التصورات الاستعمارية فى عملية إخضاع المنطقة للغرب الإمبريالى أو الاستعمارى، فسوف نتوقف عند مثلين اثنين، لنرى، إلى أى حد سعى الغرب إلى تأكيد هذه الفوضى «غير» الافتراضية منذ فترة مبكرة.

وسوف نتمهل هنا عند مثلين :

- الوثيقة الصهيونية

- الخريطة الامريكية

أولاً : الوثيقة الصهيونية

إن نظرة عامة إلى الوثيقة التي نشرت بالفعل في بداية ثمانينيات القرن العشرين ترينا نسيجاً قاتماً من المؤامرة التي يحيكها الغرب بأحد أدواته - الصهيونية المعاصرة - ، وهي تترجم السعى الحثيث لإحكام هذه الفوضى المريبة في المنطقة^(١).

وهذا السعى لتمزيق المنطقة بدأ مبكراً جداً، نستطيع رصد بداياته في العصر الحديث مع معاهدة لندن ١٨٤٠ إلى معاهدة كامب ديفيد ١٩٧٧ ، ففي هذا المحيط الذي يمتد من كامب ديفيد الأولى - ١٨٤٠ يمكن أن نرصد العديد من هذه المواقف الدؤوبة لتمزيق المنطقة، فمن

(١) انظر الوثيقة.

نشرت ١٩٨٢ بمجلة « كيفونيم » التي تصدرها المنظمة الصهيونية العالمية بعنوان « استراتيجية إسرائيلية لثمانينيات ». ولقد نشرت الوثيقة باللغة العبرية، وتم ترجمتها إلى اللغة العربية، وقدمها د. عصمت سيف الدولة كأحد مستندات دفاعه عن المتهمين في قضية تنظيم ثورة مصر عام ٨٨).

<http://www.arabnyheter.com/ar/index.php?option=com> -

هناك العديد من الوثائق والخرائط في العديد من هذه المراكز منها :

مركز جافى للدراسات الاستراتيجية

مجموعة الأزمات الدولية

المعهد العالمي للدراسات الاستراتيجية

المعهد الكندي للدراسات الاستراتيجية

مجموعة الدراسات الاستراتيجية

مركز فريمان للدراسات الاستراتيجية

معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى

معاهدة لندن ١٨٤٠ إلى اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ ووعد بلفور ١٩١٧ فصك الانتداب البريطانى على فلسطين فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٢ وصولاً إلى تقسيم فلسطين فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والأحداث الدرامية الدائمة التى وصلت إلى القرار رقم ٢٤٢ الصادر من الأمم المتحدة فى ١٩٦٧، الذى ينص على حق إسرائيل فى الوجود بعد النكبة إلى نقاط «الموزاييك» التى تتطور وتتصاعد فى المنطقة والتى تشهد تطورها الحثيث فى بدايات القرن الحادى والعشرين ..

وقد يكون من المهم هنا إيراد نص الوثيقة أكثر من التعليق عليها، وقد قومت طويلاً التعليق على الوثيقة أو الإشارة إليها دون إيراد «النص» هنا، وهو ما نسعى إليه:

أولاً : نظرة عامة إلى العالم العربى والإسلامى :

- ١ - إن العالم العربى الإسلامى هو بمثابة برج من الورق أقامه الأجانب (فرنسا وبريطانيا فى العشرينيات)، دون أن توضع فى الحسبان رغبات وتطلعات سكان هذا العالم .
- ٢ - لقد قسم هذا العالم إلى ١٩ دولة كلها تتكون من خليط من الأقليات والطوائف المختلفة، والتى تعادى كل منها الأخرى وعليه فإن كل دولة عربية إسلامية معرضة اليوم لخطر التفتت العرقى والاجتماعى فى الداخل إلى حد الحرب الداخلية كما هو الحال فى بعض هذه الدول .
- ٣ - وإذا ما أضفنا إلى ذلك الوضع الاقتصادى يتبين لنا كيف أن المنطقة كلها، فى الواقع، بناء مصطنع كبرج ورقى، لا يمكنه التصدى للمشكلات الخطيرة التى تواجهه.

- ٤ - فى هذا العالم الضخم والمشئت ، توجد جماعات قليلة من واسعى الثراء وجماهير غفيرة.من الفقراء ، فمعظم العرب متوسط دخلهم السنوى حوالى ٣٠٠ دولار فى العام .
- ٥ - إن هذه الصورة قائمة وعاصفة جدا للوضع من حول إسرائيل ، وتشكل بالنسبة لإسرائيل تحديات ومشكلات وأخطار ، ولكنها تشكل أيضا فرصا عظيمة.

ثانيا - مصر

- ١ - فى مصر توجد أغلبية سنية مسلمة مقابل أقلية كبيرة من المسيحيين الذين يشكلون الأغلبية فى مصر العليا ، حوالى ٨ مليون نسمة. وكان السادات قد أعرب فى خطابه فى مايو من عام ١٩٨٠ عن خشيته من أن تطالب هذه الأقلية بقيام دولتها الخاصة أى دولة لبنانية مسيحية جديدة فى مصر ..
- ٢ - والملايين من السكان على حافة الجوع نصفهم يعانون من البطالة وقلة السكن فى ظروف تعد أعلى نسبة تكدس سكانى فى العالم .
- ٣ - وبخلاف الجيش فليس هناك أى قطاع يتمتع بقدر من الانضباط والفعالية.
- ٤ - والدولة فى حالة دائمة من الإفلاس بدون المساعدات الخارجية الأمريكية التى خصصت لها بعد اتفاقية السلام.
- ٥ - إن استعادة شبه جزيرة سيناء بما تحويه من موارد طبيعية ومن احتياطى يجب إذن أن يكون هدفا أساسيا من الدرجة الأولى اليوم.

إن المصريين لن يلتزموا باتفاقية السلام بعد إعادة سيناء، وسوف يفعلون كل ما فى وسعهم لى يعودوا إلى أحضان العالم العربى، وسوف نضطر إلى العمل لإعادة الأوضاع فى سيناء إلى ما كانت عليه.

٦ - إن مصر لا تشكل خطرا عسكريا استراتيجيا على المدى البعيد بسبب تفككها الداخلى، ومن الممكن إعادتها إلى الوضع الذى كانت عليه بعد حرب يونية ١٩٦٧ بطرق عديدة .

٧ - إن أسطورة مصر القوية والزعيمة للدول العربية قد تبددت فى عام ١٩٥٦ وتأكد زوالها فى عام ١٩٦٧.

٨ - إن مصر بطبيعتها وبتركيبتها السياسية الداخلية الحالية هى بمثابة جثة هامدة فعلا بعد سقوطها، وذلك بسبب التفرقة بين المسلمين والمسيحيين والتي سوف تزداد حدتها فى المستقبل. إن تفتيت مصر إلى أقاليم جغرافية منفصلة هو هدف إسرائيل السياسى فى الثمانينيات على جبهتها الغربية.

٩ - إن مصر المفككة والمقسمة إلى عناصر سيادية متعددة، على عكس ما هى عليه الآن، سوف لا تشكل أى تهديد لإسرائيل بل ستكون ضمانا للزمن والسلام لفترة طويلة، وهذا الأمر اليوم بمتناول أيدينا.

١٠ - إن دولا مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منها سوف لا يكون لها وجود بصورتها الحالية، بل ستنضم إلى حالة التفكك والسقوط التى ستعرض لها مصر، فإذا ما تفككت مصر فستتفكك سائر الدول الأخرى.

إن فكرة إنشاء دولة قبطية مسيحية فى مصر العليا إلى جانب عدد من الدويلات الضعيفة التى تتمتع بالسيادة الإقليمية فى مصر - بعكس السلطة والسيادة المركزية الموجودة اليوم - هى وسيلتنا لإحداث هذا التطور التاريخى.

ثالثا - ليبيا

إن القذافى يشن حروبه المدمرة ضد العرب أنفسهم انطلاقا من دولة تكاد تخلو من وجود سكان يمكن أن يشكلوا قومية قوية وذات نفوذ. ومن هنا جاءت محاولاته لعقد اتفاقيات باتحاد مع دولة حقيقية كما حدث فى الماضى مع مصر وحدث مؤخرا مع سوريا .

رابعا - السودان:

وأما السودان أكثر دول العالم العربى الإسلامى تفككا فإنها تتكون من أربع مجموعات سكانية كل منها غريب عن الآخر، فمن أقلية عربية مسلمة سنية تسيطر على أغلبية غير عربية أفريقية إلى وثنيتين إلى مسيحيين .

خامسا - سوريا

١ - إن سوريا لا تختلف اختلافا جوهريا عن لبنان الطائفية باستثناء النظام العسكرى القوى الذى يحكمها، ولكن الحرب الداخلية الحقيقية اليوم بين الأغلبية السنية والأقلية الحاكمة من الشيعة العلويين الذين يشكلون ١٢٪ فقط من عدد السكان، تدل على مدى خطورة المشكلة الداخلية .

٢ - إن تفكك سوريا والعراق في وقت لاحق إلى أقاليم ذات طابع قومي وديني مستقل، كما هو الحال في لبنان، هو هدف إسرائيل الأسمى في الجبهة الشرقية على المدى القصير، فسوف تتفتت سوريا تبعا لتركيبتها العرقية والطائفية إلى دويلات عدة كما هو الحال الآن في لبنان .

٣ - وعليه فسوف تظهر على الشاطئ دويلة علوية

٤ - وفي منطقة حلب دويلة سنية

٥ - وفي منطقة دمشق دويلة سنية أخرى معادية لتلك التي في الشمال.

٦ - وأما الدروز فسوف يشكلون دويلة في الجولان التي تسيطر عليها.

٧ - وكذلك في حوران وشمال الأردن وسوف يكون ذلك ضمانا للأمن والسلام في المنطقة بكاملها على المدى القريب، وهذا الأمر هو اليوم في متناول أيدينا.

سادسا - العراق

١ - إن العراق لا تختلف كثيرا عن جارتها ولكن الأغلبية فيها من الشيعة والأقلية من السنة. إن ٦٥٪ من السكان ليس لهم أى تأثير على الدولة التي تشكل الفئة الحاكمة فيها ٢٠٪ إلى جانب الأقلية الكردية الكبيرة في الشمال.

٢ - ولولا القوة العسكرية للنظام الحاكم وأموال البترول، لما كان بالإمكان أن يختلف مستقبل العراق عن ماضى لبنان وحاضر سوريا .

- ٣ - إن بشائر الفرقة والحرب الأهلية تلوح فيها اليوم، خاصة بعد تولى الخميني الحكم، والذي يعتبر في نظر الشيعة العراقيين زعيمهم الحقيقي وليس صدام حسين.
- ٤ - إن العراق الغنى بالبتروول والتي تكثر فيه الفرقة والعداء الداخلي هو المرشح التالي لتحقيق أهداف إسرائيل.
- ٥ - إن تفتيت العراق هو أهم بكثير من تفتيت سوريا وذلك لأن العراق أقوى من سوريا.
- ٦ - إن في قوة العراق خطورة على إسرائيل في المدى القريب أكبر من الخطورة النابعة من قوة أية دولة أخرى .
- ٧ - وسوف يصبح بالإمكان تقسيم العراق إلى مقاطعات إقليمية طائفية كما حدث في سوريا في العصر العثماني.
- ٨ - وبذلك يمكن إقامة ثلاث دويلات (أو أكثر) حول المدن العراقية
- ٩ - دولة في البصرة، ودولة في بغداد، ودولة في الموصل، بينما تنفصل المناطق الشيعية في الجنوب عن الشمال السني الكردي في معظمه.

سابعا - لبنان :

أما لبنان فإنها مقسمة ومنهارة اقتصاديا لكونها ليس بها سلطة موحدة، بل خمس سلطات سيادية (مسيحية في الشمال تؤيدها سوريا وتزعمها أسرة فرنجيه، وفي الشرق منطقة احتلال سوري مباشر، وفي الوسط دولة مسيحية تسيطر عليها الكتائب، وإلى الجنوب منها

وحتى نهر الليطاني دولة لمنظمة التحرير الفلسطينية هي في معظمها من الفلسطينيين؛ ثم دولة الرائد سعد حداد من المسيحيين وحوالي نصف مليون من الشيعة) .

إن تفتت لبنان إلى خمس مقاطعات إقليمية يجب أن يكون سابقة لكل العالم العربي بما في ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العربية .

ثامنا - السعودية والخليج

١ - إن جميع إمارات الخليج وكذلك السعودية قائمة على بناء هش ليس فيه سوى البترول .

٢ - وفي البحرين يشكل الشيعة أكثرية السكان ولكن لا نفوذ لهم .

٣ - وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يشكل الشيعة أغلبية السكان

٤ - وكذلك الحال في عُمان .

٥ - وفي اليمن الشمالية وكذلك في جنوب اليمن . توجد أقلية شيعية كبيرة .

٦ - وفي السعودية نصف السكان من الأجانب المصريين واليمنيين وغيرهم بينما القوى الحاكمة هي أقلية من السعوديين .

٧ - وأما في الكويت فإن الكويتيين يشكلون ربع السكان فقط .

٨ - إن دول الخليج والسعودية وليبيا تعد أكبر مستودع في العالم للبترول والمال ولكن المستفيد بكل هذه الثروة هي أقليات محدودة لا تستند إلى قاعدة عريضة وأمن داخلي، وحتى الجيش ليس باستطاعته أن يضمن لها البقاء .

٩ - وإن الجيش السعودي بكل ما لديه من عتاد لا يستطيع تأمين الحكم ضد الأخطار الفعلية من الداخل والخارج. وما حدث في مكة عام ١٩٨٠ ليس سوى مثال لما قد يحدث.

١٠ - إن شبه الجزيرة العربية بكاملها يمكن أن تكون خير مثال للانهييار والتفكك كنتيجة لضغوط من الداخل ومن الخارج وهذا الأمر في مجمله ليس بمستحيل على الأخص بالنسبة للسعودية سواء دام الرخاء الاقتصادي المترتب على البترول أو قل في المدى القريب، فالفوضى والانهييار الداخلى هي أمور حتمية وطبيعية على ضوء تكوين الدول القائمة على غير أساس.

تاسعا - المغرب العربى :

١ - ففى الجزائر هناك حرب أهلية فى المناطق الجبلية بين الشعبين اللذين يكونان سكان هذا البلد.

٢ - كما أن المغرب والجزائر بينهما حرب بسبب المستعمرة الصحراوية الأسبانية بالإضافة إلى الصراعات الداخلية التى تعانى منها كل منهما

٣ - كما أن التطرف الإسلامى يهدد وحدة تونس.

عاشرا - إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان :

١ - فإيران تتكون من النصف المتحدث بالفارسية والنصف الآخر تركى من الناحية العرقية واللغوية، وفى طباعه أيضا.

٢ - وأما تركيا منقسمة إلى نصفين: نصف من المسلمين السنة أتراك

الأصل واللغة، والنصف الثانى أقليات كبيرة من ١٢ مليون شيعى
علوى و ٦ مليون كردى سنى.

٣ - وفى أفغانستان خمسة ملايين من الشيعة يشكلون حوالى ثلث عدد
السكان.

٤ - وفى باكستان السنّية حوالى ١٥ مليون شيعى يهددون كيان هذه
الدولة.

حادى عشر - الأردن وفلسطين :

١ - والأردن هى فى الواقع فلسطينية حيث الأقلية البدوية من الأردنيين
هى المسيطرة، ولكن غالبية الجيش من الفلسطينيين وكذلك الجهاز
الإدارى. وفى الواقع تعد عمان فلسطينية مثلها مثل نابلس.

٢ - وهى هدف استراتيجى وعاجل للمدى القريب وليس للمدى البعيد
وذلك لأنها لن تشكل أى تهديد حقيقى على المدى البعيد بعد
تفتيتها.

٣ - و من غير الممكن أن يبقى الأردن على حالته وتركيبته الحالية لفترة
طويلة. إن سياسة إسرائيل - إما بالحرب أو بالسلم - يجب أن
تؤدى إلى تصفية الحكم الأردنى الحالى ونقل السلطة إلى الأغلبية
الفلسطينية.

٤ - إن تغيير السلطة شرقى نهر الأردن سوف يؤدى أيضا إلى حل
مشكلة المناطق المكتظة بالسكان العرب غربى النهر سواء بالحرب
أو فى ظروف السلم.

٥ - إن زيادة معدلات الهجرة من المناطق وتجميد النمو الاقتصادى والسكانى فيها هو الضمان لإحداث التغير المنتظر على ضفتى نهر الأردن

٦ - ويجب أيضا عدم الموافقة على مشروع الحكم الذاتى أو أى تسوية أو تقسيم للمناطق ...

٧ - ولم يعد بالإمكان العيش فى هذه البلاد فى الظروف الراهنة دون الفصل بين الشعبين بحيث يكون العرب فى الأردن واليهود فى المناطق الواقعة غربى النهر.

٨ - إن التعايش والسلام الحقيقى سوف يسودان البلاد فقط إذا فهم العرب بأنه لن يكون لهم وجود ولا أمن دون التسليم بوجود سيطرة يهودية على المناطق الممتدة من النهر إلى البحر، وأن أمنهم وكيانهم سوف يكونان فى الأردن فقط.

٩ - إن التمييز فى دولة إسرائيل بين حدود عام ١٩٦٧ وحدود عام ١٩٤٨ لم يكن له أى مغزى.

١٠ - وفى أى وضع سياسى أو عسكرى مستقبلى يجب أن يكون واضحا بأن حل مشكلة عرب إسرائيل سوف يأتى فقط عن طريق قبولهم لوجود إسرائيل ضمن حدود آمنة حتى نهر الأردن ومابعده.

١١ - تبعا لمتطلبات وجودنا فى العصر الصعب (العصر الذرى الذى ينتظرنا قريبا).

١٢ - فليس بالإمكان الاستمرار فى وجود ثلاثة أرباع السكان اليهود على الشريط الساحلى الضيق والمكتظ بالسكان فى العصر الذرى.

١٣ - إن إعادة توزيع السكان هو إذن هدف استراتيجى داخلى من الدرجة الأولى، وبدون ذلك فسوف لا نستطيع البقاء فى المستقبل فى إطار أى نوع من الحدود، إن مناطق يهودا والسامرة والجليل هى الضمان الوحيد لبقاء الدولة.

١٤ - وإذا لم نشكل أغلبية فى المنطقة الجبلية فإننا لن نستطيع السيطرة على البلاد، وسوف نصبح مثل الصليبيين الذين فقدوا هذه البلاد التى لم تكن ملكا لهم فى الأصل وعاشوا غرباء فيها منذ البداية.

١٥ - إن إعادة التوازن السكانى الاستراتيجى والاقتصادى لسكان البلاد هو الهدف الرئيسى والأسمى لإسرائيل اليوم.

١٦ - إن السيطرة على المصادر المائية من بئر سبع وحتى الجليل الأعلى، هى بمثابة الهدف القومى المنبثق من الهدف الاستراتيجى الأساسى، والذى يقضى باستيطان المناطق الجبلية التى تخلو من اليهود اليوم.



ثانيا : الخريطة الأمريكية

ولا نحتاج إلى جهد كبير لمراجعة دراسات مراكز بحوث الأجهزة الغربية والصهيونية لنرى هذه الخريطة الجديدة التي رسمت للمنطقة، وسوف نشير في هذا إلى آخر خريطة بين أيدينا تخضع للتقسيم الغربي-الإمبريالي، وهي الخريطة التي بين أيدينا هنا حيث^(١):



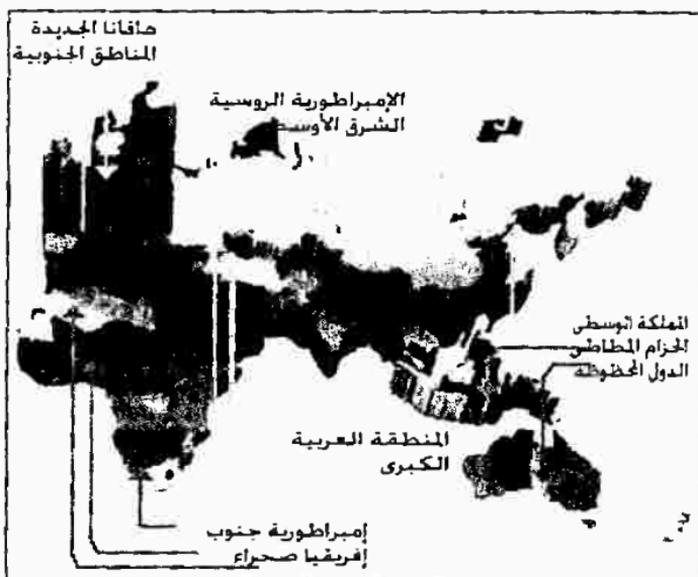
يمكن أن نرى فيها إعادة تقسيم الشرق بالمنظور الغربي ..
وقد يكون من المهم هنا إيراد الخارطة المصنوعة أكثر من التعليق عليها: إن نظرة واحدة تقدمها لنا الناحية الشرقية من الخريطة ترينا أنها تقسم إلى عدة أقسام :

(١) «نيوزويك»

Joel Kotkin 09/ 27 /2010

Joel Kotkin is executive editor of NewGeography.com and is a distinguished presidential fellow in urban futures at Chapman University and an adjunct fellow with the Legatum Institute in London. He is author of The City. A Global History. His newest book is The Next Hundred Million: America in ٢٠٠٠, released in February, ٢٠١٠.

Illustration by Bryan Christie. Newsweek



أولاً: وضع مصر والأردن والكويت والأراضي الفلسطينية، والسعودية، والإمارات العربية، واليمن ضمن مسمى دول المنطقة العربية الكبرى. Greater Arabia التي تربطها علاقات ثقافية ودينية وعرقية وثيقة، فضلا عن أن الدول النفطية هناك تعد لاعبا رئيسيا سياسيا وماليا حتى وإن كان هناك تفاوت بين المستويات الاقتصادية لدول الخليج العربي.

ثانياً: وضع منطقة «إيران ستان» وهذه المنطقة، Bahrain، Gaza Strip، Iran، Iraq، Lebanon، Syria تضم دول البحرين وقطاع غزة وإيران والعراق ولبنان وسوريا، والتي تعاني من سوء إدارة الأوضاع الاقتصادية، مما جعلها مستوردا صافيا للسلع الاستهلاكية والمعدات التكنولوجية والغذاء وحتى النفط المكرر.

ثالثاً: وضع الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس ضمن منطقة الحزام المغاربي Maghrebian Belt، التي تمتد من الساحل الأفريقي للبحر الأبيض المتوسط، وتحاول بعض منها إحراز تقدم نسبي كليبيا وتونس.

رابعاً: وضع «كوتكين» دول تركيا، وتركمانستان، وأوزبكستان ضمن منطقة «العثمانيين الجدد» The New Ottomans

ويرى هنا وضع متعمد يرى فيه أن تركيا تجسد الارتداد الحالى للانتماء القبلى، مقارنة بالتركيز على أوروبا بدرجة أقل، إذ أنه على الرغم من أن علاقاتها مع الاتحاد الأوربي تعد محورا اقتصاديا إلا أنها تتحول سياسيا وعلى مستوى العلاقات الخارجية نحو ممتلكاتها العثمانية القديمة فى الشرق الأوسط، ودول آسيا الوسطى وهنا، أيضا.. نؤثر أن نستعيد النص أكثر من الهبوط إليه.. وهو ما نضعه بين يدي القارئ - المتلقى.

وهو ما يعود بنا إلى التجليات الأخيرة للمشارك الثقافي



٩) التجربة التركبية نموذجاً

الخروج إلى الهوية الثقافية يمكن أن يعود بنا - جغرافياً وتاريخياً - من هذه المنطقة - المنطقة العربية - إلى المناطق الإسلامية في الشرق - تركيا - لتصل إلى المركز في منطقة (ثقافة الهوية) ..

مثقافة الهوية هنا تشير إلى مفاهيم عديدة، وعبوراً من المفاهيم التي تتكرر في المعاجم العربية يمكن أن نلاحظ أن المفهوم لا يختلف في القواميس الأجنبية عن المفهوم العربي اللهم إلا في المحتوى الذي يرتبط بالثقافة .

فالهوية رديف الأنا الذي هو غير الآخر ، بمعنى أن التعريف الأبستمولوجي للهوية لم يتغير ولكن مشتملاتها أو تعريفها الثقافي والحضارى هو الذى طرأت عليه تغيرات. وقد اختلف الباحثون في الموضوعات المتعلقة بالهوية والشخصية إلى أى علم تنسب، وهكذا تعددت تعريفات الهوية حسب العلم الذى يبحث فيها : علم النفس أو علم الاجتماع، وسنقتصر هنا على تعريفها في مجال علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى، أى سنعالج هنا الهوية الجماعية Collective Identity والهوية بهذا المعنى هى شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة أو جماعات معينة، تجانس المجتمع هو الذى يحدد ما إذا كانت الهوية انتماء لجماعة واحدة أو لعدة جماعات، ففي المجتمعات المتجانسة عرقياً وطائفيًا تكون الهوية أكثر انسجاماً لأن الانتماء يكون لنفس الطائفة ونفس العرق أو الاثنية، فيما المجتمعات غير المتجانسة تتعدد

فيها الانتماءات مما يخلق تعددا في الهويات وهذا التعدد يكون خصبا وبناءا حيث تسود ثقافة الديمقراطية ومؤسساتها وقد يكون عامل صراع يؤسس لطائفية مقيتة حيث تغيب الديمقراطية.

ويجب هنا أن نسرع بالقول أن ثقافة الهوية تصبح خارطة المركز وليس تمثيلا له ..

وعلى الرغم من أن التجربة التركية حرصت منذ البدايات الأولى لها في العصر الحديث (الفترة الكمالية) على حالة أقرب إلى الهوية القومية التركية أو حاصل مفهومي «الإسلام والحدثة السياسية» في فترة التطور التالية ، فإن أكثر ما يلفت النظر هنا أن هذه التجربة- في تطورها الأخير- تسعى إلى الوصول إلى مفهوم جديد يعبر عن هذه «الهوية» الواعية خاصة في علاقاتها مع المنطقة الإسلامية الأخرى في الجنوب (الشرق العربي) بما يلفت النظر إلى تطور التجربة في علاقاتها ببقية دول المنطقة في حوار إيجابي مع العديد من هذه العلاقات والشائج بين دول الشمال - الغربي الاستعماري أو الإمبريالي الأمريكي .

وهو ما يمكن أن نلفت النظر فيه إلى أن التجربة التي خرجنا بها من تجربة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت تعنى أنها أقرب إلى التجربة التركية أكثر منها إلى التجربة الإيرانية (الخومنية) رغم ما تردد في الجمعة الأخيرة في فبراير الشهر التالي في هذا الوقت .

وهو ما يجب أن نستعيد فيه دلالة هذه التغييرات المهمة في تركيا المعاصرة، فعلى المستوى الداخلي، تتأهب البلاد لثلاثة تطورات إيجابية ومصيرية خلال العامين المقبلين

- استفتاء شعبي عام على مشروع دستور جديد للبلاد بتوقيع حزب العدالة ثم انتخابات نيابية في (يوليو) العام ٢٠١١ .
- الانتخابات الرئاسية المرتقبة في العام ٢٠١٢ .
- والتي يعتزم أردوغان خوضها عن حزب العدالة عقب إدخال تعديلات جوهرية على هيكل النظام السياسي التركي تجعله أقرب إلى الشكل الرئاسي، الذي يتمتع فيه رئيس الدولة بصلاحيات واسعة.

وهو ما يلفت النظر إلى تزايد فرص حزب العدالة والتنمية في حسمها.
وهو ما يلفت النظر في علاقات تركيا - الفعلية - بدول المنطقة.
وعلى الرغم من أننا لانستطيع إغفال ولع تركيا بالتطور الليبرالي العلماني منذ فترة مبكرة من القرن العشرين، فإننا لانستطيع تجاهل عاملين أساسيين مباشرين، إضافة إلى عوامل عميقة المدى سنتناولها لاحقاً، وراء هذا الصعود:

- الأول: أن الشعب التركي لم يعد على استعداد لإعطاء النخبة العلمانية التقليدية فرصة أخرى بعد ثلاثة أرباع القرن من العنف والانقسام الداخلي والتوتر والتأزم الاقتصادي المستمر.

- الثاني: أن الناخب التركي يأمل أن يحقق صعود الحزب إلى الحكم إعادة التوازن إلى إشكالية الهوية والثقافة، التي نخرت الجمهورية التركية وأقامت تلك الهوية العميقة بين الدولة والمجتمع.

وبرغم مايمكن أن يؤخذ على التجربة خاصة في تطورها التاريخي الحاد من الخصوصية التركية والتجربة العثمانية المؤلمة في بدايات القرن

العشرين، فإننا يمكن أن نلاحظ أنها تقدم، خاصة في بدايات القرن الحادى والعشرين وعبر محاولة فرز، فكرا قادرا على تحقيق المصالحة التاريخية المنشودة بين القيم الخصوصية وقيم الحداثة الكونية (السابق) التى نستخلص منها بعض الدروس الناجعة من هذه التجربة لإسلام سياسى حديث، ونختصرها فى النقاط التالية:

١- النظام الديمقراطى السلمى هو وحده القادر على إحداث التغيير، سواء كان التغيير إنشأ أو تصحيحا. ونجاحه فى تركيا يدحض ويسفّه الاتجاه الذى يعتمد العنف والإرهاب والمؤامرات لإعداد الانقلابات كوسائل وحيدة للتغيير.

٢- إن الحركات الإسلامية التى تنزلق إلى العمل بأساليب غير ديمقراطية تضل سبيلها، ومن واجبها أن تراجع تصوراتها ومفاهيمها وطرق عملها، وتتأقلم مع متطلبات الحداثة السياسية، وتندمج فى مجتمع الواقع السياسى وتقبل التعاون مع مؤسساته. كما عليها أن تنأى عن اعتقادها بأنها وحدها مالكة الحقيقة، بما يجعلها تجاهر غيرها بحملات الإقصاء والتنديد وأحيانا تصدر أحكام التكفير على المجتمعات. وقد جاء المثال الأفضل من إعلان حزب «العدالة والتنمية» أنه يقبل العلمانية التى لا تناهض الدين، وينخرط فى أعماق المجتمع التركى ويتعامل ويتعاون مع المؤسسات الدستورية بما فيها مؤسسة الجيش.

٣- إسلاميو تركيا يبعثون برسالة بليغة إلى كل حركات الإسلام السياسى مفادها أنه يمكن تقديم الإسلام بصورة مختلفة عما يعرضه الأصوليون

المتزمتون الذين يقدمون للعالم صورة متخلفة ومرعبة عنه : إنهم يتحدثون بلغة عصرية مفهومة ويعبرون عن أفكار متمدنة : فصل الدين عن الدولة ، الديمقراطية وحرية العمل السياسى للجميع ، كفالة حقوق الإنسان ، المساواة بين النساء والرجال .

٤- إن الدرس الذى ينبغى أن نستوعبه من التجربة التركية هو أن الممارسة . التى تتم فى ثنايا العملية الديموقراطية ، كقيلة بتطوير أفكار الإسلام السياسى وإنضاجها ، ومن ثم صعودها سلم الاعتدال بتدرج ، وهو الاعتدال الذى يوفر لعناصره قدرة عالية من المرونة . أما فى ظل منطق الحظر والقمع ، فإن فكرة الاعتدال تصبح مطلبا بعيد المنال .

والسؤال يظل قائما : كم يلزم الإسلام السياسى العربى من تحولات حتى يفهم أن عليه الإقلاع عن أفكاره وتصوراته ومفاهيمه المحنطة عن الماضى والحاضر والمستقبل ، وعن الدولة والمجتمع والفرد ، وعن المرأة والطفل والحريات الشخصية ، وعن الفلسفة والفكر والفن والأدب ، والحريات العامة؟ .

أولست المجتمعات العربية فى حاجة ملحة وعاجلة إلى دولة تقوم على الحق والقانون الديموقراطى ، فتكتسب المجتمعات فى ظلها المناعة والقوة وتستعيد بفضلها الثقافة العربية -الإسلامية حيويتها وتقوم بتجديد نفسها؟ .

ربما أن ما نشهده من بروز عصر الإسلام السياسى العلمانى - الديموقراطى فى تركيا ، هو المقدمة الأولى والضرورية لبزوغ فجر هذا النوع من الإسلام السياسى فى كل العالم العربى .

وهو ما يعود بنا إلى استدعاء الهوية الثقافية عبر النموذج التركي وصولاً إلى المنطقة العربية.

وهو ما نتمهل معه أكثر عبر رصد تأثير هذا المشترك - الثقافي والأخلاقي - هنا.

وبدا تأثيره في المحيط العام - الثقافي - وإن كان من الممكن أن نستعيد تجلياته هنا بما خلفه المشترك الثقافي عبر المشترك السياسي التركي الواعي في العصر الحديث ..

عن تأثير الأنموذج التركي في العالم العربي المعاصر

ولكى نجسد تأثير الأنموذج التركي في عالمنا العربي يجب علينا أن نرى مشروعاً تركيا يحاول فيه نظام علماني أن يستوعب المكون الديني في المجتمع ويدخله في معادلة النظام السياسي، كما علينا أن نلاحظ أن قادة حزب «العدالة والتنمية» قدموا صيغة للعمل السياسي استخلصوها من خصوصية الواقع التركي - بشروطه وسقفه - تعاملت مع الحد الممكن وليس الحد الأقصى، ومع الحقائق وليس مع الأمنيات. وكذا تطوير مشروعهم تم عبر أجواء الممارسة الديمقراطية التي أتاحت فرصة التطوير والإنضاج واكتساب الخبرات.

لقد بدا التأثير بالأنموذج التركي واضحاً في العديد من الانتخابات التي شهدتها بعض الأقطار العربية، مما يشير إلى صعود تيار الإسلام السياسي، مهما اختلفت درجات التسامح والتضييق على هذا التيار، وهو ما يستحق قدر من التأمل والدراسة للتعامل مع هذه الظاهرة، خاصة

وأنها تعبر عن إرادة الشعوب فى هذه المنطقة من العالم. إذ تستطيع أن تقدم للعالم العربى نموذج الدولة الوطنية الحديثة، التى تقوم على قاعدة المواطنة وتتصالح داخلها الهويات الفرعية، العرقية والطائفية، من دون انقسام أو تفتت، فهذا النموذج يستطيع إلهام العديد من الدول العربية المأزومة بتعددياتها الثقافية أو الطائفية أو الميثولوجية.

كما بدأ التأثير واضحا فى برامج بعض حركات الإسلام السياسى فى العالم العربى، فى الحالة السورية مثلا، أعلنت حركة «العدالة والبناء» - مؤخرا - برنامجا لبناء دولة مدنية للمواطنين السوريين فى المستقبل. وقد ورد فيه..

وانطلاقا من اعتزازنا بالإسلام ديننا وحضارة وقيما وأخلاقا، اعتزاز المجدد الذى يعيش عصره ويجتهد فيه لا المقلد الجامد على تراث الأباء والأجداد، واعتزاز من يرى الدين تحريرا للإنسان وثورة على الهيمنة والاستبداد والفساد لا مسوغا لذلك أو غطاء، واقتناعا منا بضرورة الانفتاح على الآخر، الآخر الإنسان فى العالم الفسيح نأخذ منه ما نراه مناسبا لنا فنهضمه ونتمثله ونهب له كل ما يدفع به نحو الأمام، ومن اقتناعنا بالديموقراطية المتصالحة مع الدين المستقلة عن رأس المال صيغة معاصرة تضمن للجميع العيش بحرية وسلام.

وربما يفسر هذا إعجاب الشرق بالتجربة التركية سواء بتطورها السياسى المعاصر أو حتى بالليل الشعبى الملاحظ هنا وهناك فى مبادراتها كما حدث فى الباخرة «أسطول الحرية» أو هذه السياسة لتركيا بالمنطقة التى تشير إلى الإعجاب الشديد لدى الجمهور العادى فيما يلاحظ من التعرف إلى

ما يحدث من - أو في - تركيا اليوم مرورا بهذه «الدراما التلفزيونية» التي استأثرت باهتمام الكثيرين فضلا عما شغل المثقفين خاصة في الشرق العربي من هذا «التحول الديموقراطي والإسلام المعتدل، والصيغة المتوازنة للعلاقة بين الدين والدولة، والبراجماتية السياسية التي تحقق مصالح عامة، والانفتاح الإيجابي على العالم، وعوامل الجذب التي مثلت قيما إيجابية».. إلى غير ذلك من تجليات التجربة عندنا.

الأكثر من هذا ما لاحظته رموز الفكر السياسى عندنا حين يشخص المثقف المعاصر «حالة» الدوار التي تدخل فيه جماعة الإخوان المسلمين في مصر عن شببيتها في التجربة التركية، فيرى ترجيح هذه التجربة الأخيرة من أن المقارنة بين فكر الإخوان في مصر وحزب «العدالة والتنمية» في تركيا لا يمكن أن تكون إيجابية أو منتجة بأية حال ما لم تشمل إدراك الفرق بين مصر وتركيا. ومع ذلك، يبدو الحزب التركي ذو الخلفية الإسلامية متفوقا على الجماعة المصرية ذات المرجعية الإسلامية لأسباب يعيننا منها هنا أنه أكثر قدرة على الاجتهاد والتوفيق الخلاق بين ما لا يمكنه تجنبه وما لا يستطيع أن يقبله.

ويقفل الباحث لرصد هذا المشترك الثقافي والأخلاقي الأمر أكثر حين يرصد الدلالة في المقارنة من معنى واحد هو في القدرة على الاجتهاد والتنظير والتجديد. وهنا تكمن إحدى أهم مشاكل جماعة «الإخوان المسلمين» في تاريخها، وفي حاضرها، وهي مشكلة ضعف القدرة على الاجتهاد والتنظير⁽¹⁾.

(1) الإخوان المسلمون بين التاريخ والمستقبل. د. وحيد عبدالمجيد. مركز الأهرام لترجمة والنشر ٢٠١٠.

وهو ما يضعنا بين المشترك الثقافي والمشارك السياسى فى
آن واحد..

وهذه مشكلة مزمنة عاشت مع جماعة «الإخوان المسلمين» على
مدى تاريخها فى بلد كمصر. وما زالت تضعف قدرتها على طرح رؤية
واضحة للمستقبل.. كانت الاختلالات التى ضربت الجماعة بشدة فى
أربعينيات القرن الماضى، فى أحد أهم جوانبها، نتيجة ضعف قدرتها
الاجتهادية والتنظيرية.

كان اللجوء إلى العنف، فى غياب رؤية واضحة للعلاقة بينه وبين
الخط الأساسى للجماعة وهو العمل السلمى، نتيجة عوامل من بينها
مشاشة تلك القدرة التنظيرية.

وربما لو أن الجماعة كانت أفضل حالا على مستوى الاجتهاد
والتنظير لاستطاعت معالجة الاختلالات التى اقترنت بتنامى نفوذ
النظام الخاص الذى أتاح السلاح لقيادته قوة فى داخلها وليس فقط فى
مواجهة الآخرين.

وقد انعكست تلك القوة نفوذا وسلطة أخلا بموازين القوى فى داخل
الجماعة، الأمر الذى أفقدها أهم ما ينبغى أن تحافظ عليه أية جماعة
بشرية حريصة على تماسكها بدءا من التكوينات الاجتماعية والسياسة
الصغيرة ووصولاً إلى الدولة، وهو أن يكون هناك مركز واحد لإصدار
القرار. فالتجربة التركية تظل تجربة إيجابية يمكن الاستفادة منها من
موقف الحزب التركى من كثير من القضايا «فى منهجه المعتدل ونزغته
العملية وميله إلى المرونة فى كثير من الأحيان. كما أن موقفه تجاه قضايا

الحریات العامة والشخصية مشهود، بالرغم من تأييده حجاب المرأة وعمله الدائب من أجل توسيع انتشاره دون أن يمنعه ذلك من احترام النساء غير المحجبات وترشيح عدد منهن على قوائمه الانتخابية. وهو ما يشار إلى التجربة النموذجية المجتهدة هناك غير أن هنالك فرقا ينبغي ألا يغيب عن ذهننا بين أن يكون حزب «العدالة والتنمية» أكثر ديموقراطية من أي حزب إسلامي آخر فيما نعرف حتى الآن، وبين أن يكون حزبا ديموقراطيا نموذجيا لا تأتيه الشمولية ولا الأحادية من بين يديه ولا من خلفه.

فأن يكون هذا الحزب أكثر ديموقراطية من غيره، فهذا مما لا شك فيه اليوم. ولكن لكي تكون ديموقراطيته كاملة غير قابلة للانتكاس أو الارتداد، فهذا يقتضى إيماننا لا لبس فيه بأن دكتاتورية الأغلبية لا تختلف من حيث المبدأ عن الاستبداد الفردى أو طغيان قلة حاكمة. وليس هناك ما يدل على أن حزب العدالة والتنمية يؤمن بديموقراطية غير قابلة للتحويل إلى ديكتاتورية الأغلبية بالممارسة، لأن رؤيته لعملية الانتخابات فى النظام الديموقراطى يمكن أن تفضى إلى مثل هذه الدكتاتورية.

فقد ظهر فى أكثر من مناسبة أن هذا الحزب يؤمن بأن حصوله على الأغلبية يجيز له أن يحتكر السلطة ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وبأن التفويض الانتخابى هو تفويض مطلق وليس نسبيا. ويعنى ذلك أنه لا يحترم اثنين من أهم مبادئ العملية الديموقراطية، بل المبدأين اللذين لا تكون هذه العملية ديموقراطية حقا فى غيابهما على هذا النحو :

- التوافق الوطني على القضايا الكبرى.

- نسبية التفويض الانتخابي ومحدوديته زمنيا وموضوعيا.

وهو ما يشير في التحليل الأخير إلى أن المسافة التي تفصله عن جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر تبدو أطول. ولذلك قد يكون تطور هذه الجماعة في اتجاه يقصر المسافة، التي تفصلها عن الحزب التركي الذي يعتبر أكثر أحزاب الإسلام السياسى ديموقراطية، نقلة كبيرة في موقفها تفتح طريقا جديدا أمام المستقبل.. مستقبلا. ومستقبل التطور الديموقراطى فى مصر أيضا^(١).

والتجربة هنا تثرى هذه الهوية الثقافية التي نشير إليها؛ وهو ما يفسر تطور النموذج التركي فهو نموذج قائم بذاته، يتردد ذكره فى نطاق الدعوة إلى العلمانية فى البلدان الإسلامية الأخرى، وحديثا فى نطاق التنويه بصورة «الحزب الإسلامى» الممكن قبوله فى ظل مرجعية علمانية، مثلما أصبح يتردد ذكره أيضا، فى كثير من الكتابات الإسلامية، بصدد دعوات إلى التعامل مع واقع البلدان الإسلامية على غرار ما صنع «حزب العدالة والتنمية» وهو ما يصل بنا - فى السياق الأخير- إلى إيجابية هذه النزعة التركية الواعية خاصة إذا حاولنا استعادة خيوطها بين المركز والدائرة البعيدة لنصل منها إلى أهم ملامح هذه الهوية الثقافية التى يمكن أن نعثر فيها على التجربة السياسية الاجتماعية الواعية فى الشرق.

وهو ما يعود بنا إلى كثير من المواقف التركية الأخيرة فى المنطقة العربية..

(١) السابق

وقد يكون من المهم قبل أن ننهي هذا المشهد أن نستعيد معا هذه الفترة التي شهدت رحيل مركب «مرمرة» التركي إلى الشاطئ الفلسطيني، وإصرار الترك فيه إلى الوصول إلى الأرض المحاصرة التي اجتاحتها القوات الاسرائيلية لتفتح النار على الموكب التركي، وقتها، رأينا وعرفنا الكثير من الأثر التركي فى عقل ووجدان الإنسان العربى المقهور. كان من السهل أن نتلفت حولنا لنرى هنا وهناك كتابات ومواقف الكثير من ابناء هذه الهوية (الثقافية) فى المنطقة وهم يستعيدون العطر التركى حين كانت «الهوية» الثقافية كافيه لتجنيب الكثير من المخاطر .. وكان من السهل أن نستمع إلى هذه الأصوات الواعية المعبرة عن الهوية الثقافية الشرقية، ولن أدع هذه السطور عن التأثير التركى دون أن أذكر - على سبيل المثال - عبارة ترددت كثيرا خاصة من أبناء فلسطين داخل هذه المناطق المستعمرة (لا المستوطنة) كما كانوا يدعون أو المناطق المحاصرة (لا الإرهابية كما كانوا يرددون)، نتعرف إلى هذه العبارة التي نذكرها دون استعادة مرجع معين لشيوعها، لنقرأ: ..(و).. أما إن كان الفلسطينى القادم إلى تركيا من غزة، فإن الترحاب فيه أبلغ وأكثر، إذ يلتف حوله الأتراك، وكأنهم يرون كائنا قادمًا من الغضاء، به يتبركون، ومنه يسمعون ما يحبون عن غزة وأهلها». ويضيف: «وعندما أصبح من المتعذر على أبناء قطاع غزة، مغادرة القطاع إلى مصر، مرورًا إلى أى دولة أخرى، إلا إذا كانوا يحملون إقامة سنوية سارية المفعول فى دولة ثالثة، قامت الحكومة التركية مشكورة، بتسهيل حصول حملة جوازات سفر السلطة الفلسطينية عموما، وأبناء قطاع غزة خصوصا إقامة سنوية، مكنتهم من مغادرة قطاع غزة والعودة إليه فى أى وقت».

كان لا بد أن نشهد ونعترف بتأثير «الثقافة» الشرقية واستعادتها حولنا..

١٠) الثقافة - الهوية - العولة - المستقبل

لا يمكن أن نصل إلى المستقبل أو نبحث عن العلاقة بين المستقبل والثقافة دون أن نمر على قيمة «الهوية»

قيمة الهوية إذن أهم القيم التي يجب التنبيه إليها في البحث عن المستقبل .. والوعى به.

وهو ما تستعاد معه قيمة الوعي في هذه القضية التي تصبح مثار تساؤلات من آن لآخر، سواء في الأزمات الكبرى أو في التجمعات الفكرية والسياسية التي تعرض للواقع المؤسى الذى نعيش فيه جميعا فى العصر الحديث.

وعبورا من التعريفات الأثيرة الكثيرة التي عبرنا بها عبر التاريخ يبدو أننا لا بد من العود إليها ثانية ما دمنا نبحث عن مساحة لأقدامنا اليوم، مساحة نستعيد فيها الوعي بالمستقبل، هذا الوعي الذى يجب التنبيه إليه ونحن نستعيد معانى الكلمة المحورية هنا (كايروس).

وهو ما يرتبط بعدد من المصطلحات والرموز والأفكار التي عرضت أمامنا منذ نهايات الحرب العالمية الأولى حين بدأت المنطقة تعبر مصيرها بين الحروب المستمرة بين الغرب الأوروبى ثم الأمريكى والغرب الروسى ومع انحسار الحرب الباردة بسقوط سور برلين بدأنا نتعرف إلى الكثير من قيمنا بخطى سريعة مع حركة العولة ثم نكسات بداية القرن الحادى والعشرين من الغزوات العربية العربية أو الغزوات الأمريكية فى هذا القرن الجديد ..

وعبورا فوق العديد من هذه التعريفات نستطيع أن نتمهل عند مفهومين أو تعريفين هنا حول المستقبل والهوية.

وبرغم أننا أمام العديد من التعريفات التي تشير إلى المستقبل، فإننا نستطيع أن نردد مع القول إن الهوية تعنى هنا إشارات ورموز منظومة الدين والعادات والتقاليد والقيم الأخلاقية، والتي اصطبغت بصبغة الإسلام بمعنى - وهو ما نرده من آن لآخر هنا - أن هذه الصبغة تستمد ألوانها من (الثقافة) التي اصطبغت عليها (الهوية) الشرقية هنا وليس العقيدة بالضرورة.. إنها ثقافة الهوية.. أو هي - بشكل أدق - هوية الثقافة ..

إنها جملة المشاعر التي تتمثل في منظومة العادات والتقاليد وأشكال السلوك والميل إلى وجهة النظر الخاصة بنا هنا سواء إلى الكون أو إلى الكيان .. سواء إلى الآخر أو إلى الذات.

ويشير هذا المعنى إلى الكثير من الإشكاليات التي تفرض نفسها لتؤكد هذه «الحالة» لاتنفيها ؛ خاصة في هذا المؤتمر الذي يحمل آفاقا مستقبلية واعية.. وهومانشير فيه إلى كثير من الدلالات قبل أن تتشابك الخيوط وتتماس في المحيط البعيد.

بيد أننا قبل التمهل عند عناصر التغيير الدالة في المشترك الثقافي في المستقبل، قد يكون من المهم أن نشير إلى تعريف هذا المستقبل عند كاتب مثل «فرنسيس جاكوب» الذي يرى أن «المستقبل هو أحد الملكات التي ينفرد بها البشر عن سائر الكائنات الأخرى»، ويمكن تعريف المستقبل الذي تبلور عبر علم المستقبليات بأنه هو «التاريخ التطبيقي»

حيث ينشط ويتحول إلى فعل إيجابي حين يتوقف التاريخ، والمستقبلون - فى علم المستقبل - لا يقنعون بمجرد فهم ما حدث فى الماضى، فهم يريدون أن يستخدموا معرفتهم لتنمية فهم المستقبل، ويؤكدون أن المستقبل، لا الماضى، هو بؤرة الفعل الإنسانى، وأن قيمة الماضى هى إمكان استخدامه لإنارة المستقبل.

وهو ما يعود بنا للخروج من التجمد عند الماضى أو التحدد عند الحاضر إلى معنى (الفعل) العلمى الواعى الواعد للمستقبل .. الخروج من الذات للعودة إليها - إذن - يحدث فى حضور الوعى بالمستقبل، وهو الوعى الذى يمكن أن نرصده هنا عدة إشارات... نتمهل فيها عند هذه الإشارات.

أ - إن تعدد صور الثقافة لا تلغى هوية الثقافة

فالعلاقة بين التأثير والتأثر تظل عضوية، فالتعددية الثقافية هى من تعددية الجنس البشرى. كما أنها الشرط الأساسى والقاعدة الموضوعية لتطور المجتمع الإنسانى. ويمكن لثقافات عديدة أن تكمل بعضها البعض وتخرج أفضل ما لدى الأخرى أثناء تطورها. وتعد التعددية الثقافية والتعددية البيولوجية - كما لاحظ وانج لى وهودارس بالأكاديمية الصينية - مصدرا هاما لا يمكن الاستغناء عنه. كما تُعد شرطا أساسيا لوجود وتطور ورخاء البشرية، ومن هنا، أصبحت التعددية الثقافية اليوم وعيا عاما لغالبية الدول فى العالم، وهو ما تعرفنا إليه فى كثير من المواقع والمواضيع منها المؤتمر الدولى للمشارك الذى تعرفنا إليه أخيرا.

ولا نريد العود هنا لنصنف الهويات وإنما لنؤكد هذه التعددية الثقافية لدينا هنا فى القيم العقدية فى الشرق بكل مافى الحضارة الإسلامية من معنى، وهو ما يعنى العود من الأقطاب البعيدة إلى المركز ونحن نرد هذا المعنى الذى يتكرر كثيرا فى العلاقات العضوية بيننا وبيننا والآخر، وهو ما تلخصه هذه العبارة التى تتعدد ألفاظها وتتحدد معانيها فى الشرق اليوم من أن «..التعددية الثقافية ميراث عام للجنس البشرى وهى نقطة الانطلاق نحو الابتكار والخلق لتكوين التطور الإنسانى الفعال، وبفضل التعددية الثقافية وحدها تستطيع الثقافات المتعددة الاحتفاظ بوجودها وإحداث تبادل بينها وبين الثقافات الأخرى، كما يجب أن تكون التعددية الثقافية تعددية ثقافية مشتركة وعامة».

وعلى أساس ميراث وتحسين الثقافة الخاصة بكل مجموعة يجب على جميع البشر أن يتحدوا وبعصروا على مبدأ التعددية الثقافية، كما يجب عليهم أن يحموا ويطوروا التعدد الثقافى وبعبنوا معا عالما متناغما. ويجب على كل فرد أن يحترم التعددية الثقافية. وإن رفض التنوع الثقافى هو شئ ضد القانون الموضوعى للطبيعة وضد التطور الاجتماعى، وإذا حدث ورفض التنوع الثقافى، فسيؤدى ذلك إلى اختفائه حتما.

إنها الهوية الواعية التى نلاحظ فيها هذه المبادئ التى تشتمل «على الاحترام المتبادل للسيادة على الأرض وعدم العدوان وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للآخرين والمساواة والفائدة المتبادلة والتعايش السلمى. ومازالت هذه المبادئ تقدم بشئ من القوة والحيوية ويجب أن تكون القاعدة الأساسية للتعامل مع الشؤون الدولية. ويجب على الدول، صغيرة

أم كبيرة، احترام الآخر والتعامل معه من منطلق المساواة. والأمر الباعث على التوتر أن يقوم الكبير والقوى بظلم الصغير والضعيف»، وليس مصادفة هنا أن الأستاذ الصيني يدل على رأيه بعرض صور ما يحدث في «القضية الفلسطينية والنوضى العراقية والمشكلة الأفغانية» في آن واحد. وما يقال في العالم السياسي يقال في العالم الاقتصادي سواء بسواء. إنها قضية احترام هوية الإنسان بتأكيد القيم الإيجابية^(١).

ب- إن تعدد صور الثقافة لا تلغى الوعي بالثقافات الأخرى..

فالوعي الذاتي مع الثقافات الأخرى أهم ما يجب التنبه إليه، ففي حين يدرك الإنسان أن هناك مشتركا بين الثقافات الغربية لا يلغى هذه العلاقة بين الذات والآخر، ففي حين يتنبه الإنسان لثقافة الهوية التي جبل عليها، يتنبه أيضا - وهو ما لا يتعارض مع وعيه الأول- إلى الثقافة الأخرى.

(١) يقول وانج لي هنا: يحتل مبدأ المساواة والعدالة مكانة مهمة وخاصة في مجتمع اليوم. ويتسبب انعدام العدالة في حدوث التناقضات والصراعات على المستويين المحلي والدولي. وانعدام العدالة في حد ذاتها يؤدي إلى تدمير التناغم. وعن طريق التأكيد على المساواة والعدالة، يمكننا بناء مجتمع متناغم. ويعتبر التسامح شرطا أساسيا وبيئة ضرورية لوجود التعددية الثقافية. وبدون هذه العدالة والمساواة، لا يوجد تطور للتعددية الثقافية.

تشجيع النمو الاقتصادي وتضييق الفجوات بين دول الشمال ودول الجنوب.

مما لا شك فيه أن الاقتصاد يعد عاملا أساسيا للتطوير الاجتماعي. ولكن لمؤ، انحط، ظهر الاتجاه لتوسيع الفجوات بين دول الشمال ودول الجنوب وخاصة تحت تأثير العولمة. ولذلك لا يوجد مجتمع دول متناغم بدون تطور اقتصادي وتضييق للفجوات بين دول الشمال ودول الجنوب. وعندئذ، هل ستتحمل دول الشمال المسئولية والالتزام لمساعدة دول الجنوب. وهذا ما فعلته الصين بالضغط، على الرغم من أنها تنتمي للدول النامية وليس للدول الغنية. أضف إلى ذلك، ضرورة أن تحاول دول الجنوب تحسين نفسها والإمسك بجميع الفرص الطيبة».

وهنا يلاحظ أن تعدد الرؤية هنا لا يتعارض مع تحدد هذه الرؤية، فقد بالغ البعض في الحديث عن الحضارة الغربية انطلاقاً من أن هناك «مشتركا بين الثقافات الغربية» (د. مجدى يوسف) - فى هذا المؤتمر الذى عقد بجامعة القاهرة فى صيف ٢٠٠٦ بجامعة القاهرة.

وهنا نلاحظ كيف أن العديد من المفكرين والمثقفين وقعوا فى قضية مركزية واحدة للثقافات أو الحضارات، وقد رأينا معارضة البعض نقداً وتفنيداً للأسس الفلسفية التى قامت عليها تلك النظريات بتوجهها اللاتاريخى فى النظر إلى الأدب والثقافة «الأوروبية» من خلال رؤية «وحدة» شبه صوفية بينها ترجع إلى العصور الوسطى اللاتينية.

(إرنست روبرت كورتيسوس Ernst Robert Curytus)، أو توليفة Synthesis لاتاريخانية تجمعها من عصور اليونان القديمة حتى يمىس ويس (إيريخ اورباخ Erich Auerbach) فى كتابه : المحاكاة Memesis الصادر عام ١٩٤٦. وتبلغ هذه التفسيرات المركزية الأوروبية ذروتها - فى نظر الباحث - فى كتاب (رينيه ويلك Rene Wellek) بالتعاون مع (أوستن : نظرية الأدب Theory of Literatur)، الصادر عام ١٩٤٩)^(١)

(١) وبدل على هذا بإضافته ، وقد قمنا بتفنيد الأسس المعرفية (الفلسفية) التى قامت عليها تلك النظريات التى أفضت إلى مقولة «ويلك، الشهيرة: الأدب كل لا يتجزأ Literature is one and all . ولكن «ويلك» فضلا عن لاتاريخانية توجهه التى يغفلها بهذا العبارة البراقة، فقد اقتصر فى تنزيهه الذى يركز على الجمال فى الأدب ويهمش ما عداه من عوامل اجتماعية أو تاريخية، على الآداب الناطقة باللغات الأوروبية، كى يأتى من بعده «رينيه إتيامبل René Etiemble «أستاذ الأدب المقارن العام فى السربون، ليقترده منذ خمسينات القرن الماضى على هذه المركزية الغربية فى النظر إلى الأدب، ولكنه لا يلبث أن يمضى على نفس نهجها المعرفى النحس الجمالى واللاتاريخى على الرغم من أنه يتحمس لضم الآداب غير الأوروبية إلى حظيرة الأدب العالمى.

وهو لهذا يشير إلى حقيقة مهمة هنا، هي أن هنالك وحدة «ما بين الثقافات الإنسانية في الشرق والغرب وفي الجنوب والشمال على حد سواء، هي وحدة الاختلاف والتنوع الثرى للحلول الإبداعية.

وهى الوحدة التى تؤكد على الوعى بالثقافات الأخرى فى الوقت الذى ينبغى فيه - فى هذا الإطار- الوعى بالهوية التى تصبح فى حالة تماس وتداخل وتجانس كاملين مع هذا المعنى للمستقبل فى هذه الكلمة التى تعبر عن هذا المؤتمرفى الـ (كايروس) اللحظة المناسبة والبديلة لأية لحظة أخرى فى الماضى أو الحاضر؛ إنه المعنى الذى يتجه إلى

= ثم يأتى الراحل إدوارد سعيد ليعمده بدوره على الرؤية الاستعمارية للثقافات غير الغربية لاسيما فى كتابيه «الاستشراق» و «الثقافة والإمبريالية»، ولكنه لا يلبث أن يقع هو نفسه فريسة للنظريات المبررة لوحدة مزعومة بين الآداب الغربية، خاصة عند «أورباخ» الذى ظمًا توخّد معه سعيد وتأثر بمنهجه الفقه لغوى (الفيلولوجى)، وبذلك مضى هو الآخر على الدرب المعرفى نفسه للنظريات التى تدعو بصورة غير مباشرة إلى تكريس المركزية الأوروبية فى نظرية الأدب والثقافة، ومن ثم تهميش ما عداها من ثقافات العالم غير الغربى وفرض المعايير الغربية عليها. وإذا كان فقه اللغة هو الأداة التى نجأ إليها «مارتن برنال» فى كتابه: (أثينا انسوداء) الصادر بالإنجليزية عام ١٩٧٨، فقد أدى به توجهه هذا من وجهة نظر الباحث إلى تهميش سياقات استقبال الأدب فى مختلف الثقافات الاجتماعية. كل ما هنالك هو أن «م. برنال» قد «قنب الآية» هنا، فبدلا من أن يكون الغرب الأوروبى النهيلىنى هو مصدر الإنتاج الثقافى، نجد عنده أن الثقافة المصرية القديمة وتلك التى سادت حضارة ما بين النهرين هما الأصل فى إنتاج الثقافة التى أثرت فى اليونان القديمة. ومصدر نقد الباحث هنا يرتكز على ما يدعوه فى تنظيره «الخصوصية الاجتماعية للثقافات المستقبلية» - بكسر الباء - بوصفها بوتقة يعاد فيها صياغة ما يستقبل من منتجات ثقافية وافدة. وعادة ما يضيف هنا سياق الاستقبال إلى تلك العناصر المستقبلية - بفتح الباء - من خلال اختلافه الموضوعى عن شروط إنتاجها فى موقعها الثقافى الاجتماعى. ومن ثم فهذه الإضافة من جانب سياق الاستقبال هى فى حد ذاتها «إنتاج ثقافى» يحيل إلى جدل العلاقة بين إنتاج الثقافة واستقبالها.

المستقبل ونحن نبحث عن الوعي الذى لا بد وأن نتسلح به فى الركون لهذه (الهوية) - الرمز وليس الأفكار العامة أو التعبيرات السلفية أو «التيوقراطية» التى نرددها جميعا اليوم فى إمبابة بالقاهرة أو ميدان القائد ابراهيم فى الإسكندرية أو فى عدة ميادين أو مدن أخرى كثيرة فى الشرق.

وهو المعنى الذى لا يخلو - بعد العبور من قيمة الكرامة والحرية - كما نذكر فى شُعارات الثورة الأخيرة إلى الديمقراطية .. وهو ما نصل معه إلى المعنى الثالث.

ج - إن تعدد صور الثقافة لا يلغى الوعي بالديموقراطية

إن هذا المعنى يتحدد فى ضرورة التنبه إلى أهمية القيم - كقيمة الديمقراطية - فى رصد هذه العلاقة بين الثقافة العربية والثقافة الغربية أو فى جدلية التعاون بين الشمال والجنوب ، وفى هذا ذهب البعض إلى أنه فى حتمية هذا المعنى لا بد من التنبه إلى معنى الجوار بين الثقافات .. فقد صاحب ظاهرة العولمة ظاهرة أخرى وهى زيادة الاتصال بين الثقافات من خلال ثورة المعلومات التكنولوجية و «أصبحت الديمقراطية والتعددية و الحرية و احترام حقوق الانسان» من مفردات لغة العولمة التى تحدد الموضوعات الأساسية للحوار بين الثقافات والحضارات. فالديمقراطية مطلب مهم للشعوب فى جميع دول العالم، لأنها تساهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فالعلاقة بين تفعيل وإرساء مبادئ الديمقراطية على المستوى الدولى وحمايتها على المستوى العالمى علاقة وثيقة.

وإذا كانت الديمقراطية هي السبيل الأمثل لشرعية الحكومات فإن حمايتها على المستوى العالمى يعطى دفعة للجهد المبذولة دوليا فى هذا المجال. فالكثير من القرارات المتعلقة بالعلاقات الدولية تؤثر بشكل كبير فى المستوى الداخلى للدول.

و هناك العديد من الموضوعات التى لا تستطيع دولة بمفردها ومجموعة دول مجتمعة أن تواجهها بمعزل عن الآخرين.^(١) وهو ما يقترب بنا أكثر من أحد أضلاع المثلث متمثلا فى التغيير الإبداعى للفكر حولنا.

د - إن تعدد صور الثقافة لا يلغى الوعى بالقيم الفكرية والإبداعية

وقد شهد المؤتمر احتفاء كبيرا بقيمة المشترك الجمالى فى تأكيد ثبات الهوية والعمل لها، وقد كان على مشارك من جامعة جورج ميسون عن التنبية إلى أهمية هذا المشترك الذى عاصر تطوره مع د. وحدى زيد- وكان يشغل منصب المحق الثقافى المصرى بواشنطن-؛ أى عاصر هذه الفترة التى شهدت أحداث الحادى عشر من سبتمبر، هذا الحادث الذى شهد أهمية المشترك الثقافى فى الوعى بما يحدث حينئذ، وشهادة الباحث الغربى تتحدد فى عبارة دالة، يقول: «وكنا نتفكر فى سبل تناول موضوع «الاختلاف» أو التباين بين الثقافات من منظور كل مجتمع، كنا منزعجين من خطاب الإعلام الرسمى الذى يبث صورا للصراع من خلال مفاهيم مسبقة تدعم الأفكار الثابتة والبالية القديمة. إن وسائل الإعلام كالصحافة، والتلفاز والراديو عاجزة عن دعم فكرة التشابه بيننا، إنها

(١) المؤتمر، السابق

غير قادرة على دفعنا للإبداع وخلق «الجديد» من خلال ثراء التنوع والاختلاف.

لقد كشفت مأساة الحادى عشر من سبتمبر العواقبِ الوخيمة الناجمة عن فشل العالم فى التوحد. إن الفترة الزمنية بين أحداث الحادى عشر من سبتمبر حتى يومنا هذا تؤكد أهمية هذا المؤتمر ومشاريعنا المستقبلية بشأنه^(١).

ولهذا فنحن نتمهل معه طويلا عند العديد من هذه الأفكار التى تنتمى لفكرة المشترك فى جانبها الإبداعى - الميدانى فى آن واحد.

هـ- إن تعدد صور الثقافة لايلغى الوعى بالمستقبل

والوعى بالمستقبل هو الحقيقة التى تجلت فى هذا المؤتمر الذى عقد بجامعة القاهرة وهو الوعى الذى نراه فى مؤتمر الإسكندرية «اتسليه» صيف ٢٠١١ حيث يتجلى فى العديد من الأبحاث والقراءات والتحذيرات الدالة إلى معنى التغيير هنا.

ولا نحتاج إلى جهد كبير لنشير إلى أن أهم ما انتهى إليه هذا الحفل أن صور الثقافة والوعى بها لاتنفى الوعى بالمستقبل.

بل إن الوعى بالمستقبل هو أهم ما يمكن أن تصل إليه قيمة «المشترك» فى تجلياته الثقافية والسياسية والجمالية كما رأينا، وهو المعنى الذى صاح به د. وجدى زيد فى نهاية هذا الحفل الضخم الفخم الذى عقد بجامعة القاهرة قبل سنوات، وهو العبارة التى نود هنا الوصول بها إلى نهاية تأكيد قيمة الهوية التى يجب التنبه إليها.

(١) السابق

لقد حرص على التأكيد على حقيقة واحدة أو حكمة مازال يصيح بها، يذكر لنا أسطورة جميلة عميقة المعنى - ونفتح القوس- ونسمع لهذه الحكمة التي تردت في المؤتمر الدولى الأول الذى انتهت إليه أوراقه فى «مجمع الأديان» بمصر القديمة .. وتواصلت فى عديد من هذه اللقاءات والمؤتمرات التى عقدت فى صيف ٢٠١١ بين القاهرة ومدريد وروما وأسطنبول ثم الإسكندرية الآن وكنت شاهداً فيها .. نقرأ ونسمع ونتلفت أن:

- البطل فيها يفقد حبيبته وترحل إلى العالم الآخر، وينصح العرافون بأنه إذا أراد أن ينجح فى استعادتها فعليه ألا ينظر إلى الوراء بعد أن يخرج بها من عالم الموت!.

ويبدو أننا لا نجنى سوى الألم والمرارة عندما ننظر إلى الخلف^(١). ولقد أعطى الله لنا عينيْن فى جبهة الوجه لنعرف أن المطلوب هو السير إلى الأمام ومع هذا نغفل عن هذه الحقيقة البسيطة والدرس المباشر، ونكرر العودة إلى الماضى ومعها العودة إلى أخطائه وأحزانه معاً ونكرر تغييب الفرص والفرصة المواتية التى لا ينبغى أن تُفوّت، والتى إن ضاعت، لاتعود، ويضيع معها كل شىء ..

وهو ما يصل بنا إلى عدة فروض علمية يطرحها علم المستقبل من أجل التغيير، من ذلك ثلاثة فروض:

- القوى البيولوجية ، الغرائز والدوافع والأحاسيس والانفعالات الموروثة بيولوجياً.

(١) السابق

- الموروث الاجتماعى ، العادات والتقاليد ، والانتماءات والدوافع والغايات ، والعقائد والأديان ، وكل أشكال الثقافة التى يطبعها مجتمعنا فىنا فتوجه غالبية تصرفاتنا ثم المؤثرات المعرفية فى العديد من مجالات العلوم والمعارف والوسائط الاجتماعية بكافة أشكالها وبشكل خاص الأجهزة الإلكترونية ومجالات الاتصالات والذكاء الصناعى.. وما إلى ذلك مما عرفه شباب ثورة يناير ٢٠١١ .

وبالعود إلى شروط الوعى بالمستقبل والإشارات والمعانى الدالة التى أشرنا إليها هنا نلاحظ أن القاسم المشترك بينها جميعا يظل هذا «المشترك الثقافى» عبر القوى البيولوجية أو الاجتماعية أو المعرفية» التى لا بد أن نحدد عندها شرط الخروج بنا إلى هذا المستقبل .. فى بدايات الألفية الثالثة.



شهادة ليست أخيرة

①

هذه الأيام كانت قد أثرت أسئلة كثيرة حول التعددية فى اتجاه الطائفية أو الهوية الثقافية الواحدة، وهو ما يثير الكثير من الكتابات والمقالات التى تعود بنا القهقرى إلى الوراء فضلا عما يعنيه هذا من العود إلى شروط التقدم، وهى الشروط التى كانت تشير إلى ضرورة تلمس «ثقافة» واحدة من نوع الهوية الثقافية التى نجدها - بالفعل - وليس مجازا بين شعوب الشرق العربى والإسلامى التى نعيش فيها الآن .. كنت استعيد السؤال لأكثر من مرة السنوات الماضية وعدت استعيد سؤالاً وراء سؤال عبر الصحافة الورقية أو الفضاءات الرقمية.

إن طرح السؤال والإجابة عنه تؤكد هذه البديهية: التعدد لا يلغى التوحد بل - على العكس - يؤكد هذا التوحد ويعدد مناطق القوة فيه وهى كثيرة أكدها التاريخ وتؤكدها الجغرافيا.

إن إعادة طرح السؤال البديهي يفسر كيف أن الواقع الذى يجب أن نعيشه هو الواقع الرمزى أو المتبلور فى «ثقافة» واحدة يمكن أن يجمع الكثير من أبناء الوطن الواحد، فنستطيع أن نعدد الكثير من خيوط عرقية ومذهبية ودينية فى النسيج الواحد لا خارجه والأمثلة كثيرة نعيش فيها أو نعيش فيها.

نستطيع اليوم ونحن نتأمل قليلا ما يحدث فى العديد من أقطارنا، السودان واليمن والعراق وتونس والجزائر ومصر، العديد من هذه الخيوط؛

نستطيع - على سبيل المثال - أن نتوقف عند النموذج السوداني لنجد في الوطن الواحد السودان قبل اتفاقية «نيغاشا» وبعدها: البجا والهوسا والنوبيين والفور و شعوب صحراوية أخرى فضلا عن القبائل النيلية وشبه النيلية والبانسو والوثنيين والمسيحيين.

نستطيع أن نصعد إلى النموذج الآخر في سوريا لنجد في الوطن الواحد سوريا: العلويون و الدروز والإسماعيليين والمسيحيين و الأكراد والشركس.

وما يحدث في سوريا الآن يؤكد تفاصيل خطة «الياسمينة الزرقاء» لإسقاط النظام بهدف تقسيم سوريا لعدة دويلات في حرب إقليمية وفتن سياسية ومذهبية.

وما يقال عن السودان وسوريا يمكن أن يقال عن اليمن وتونس والجزائر في آن واحد، غير أن هذا يجب أن يرتبط بقضية محورية مهمة حيث إن التعدد لا يلغى التوحد، التعدد المذهبي أو الجنسي لا يلغى التوحد الثقافي، فالتوحد الثقافي هنا هو ما يصنع «الهوية الثقافية» في بلد كمصر، وبالتبعية في عديد من الأقطار التي تنتمي للشرق الذي نعيش فيه اليوم .. إن ما يقال عن سوريا والسودان يقال عن اليمن و - وما يحدث فيها الآن - من الحوثيين وفتنة المذهب الزيدي.. هل نضيف ما يحدث اليوم حول وهم «الفتنة الطائفية» التي كان قد صنعها الرئيس مبارك وأجهزته عقب صعود ثورة يناير ٢٠١١.

هل يمكن أن نذكر أخطار تهدد الوطن- الأم - في مصر .. حين نذكر في أرض الكنانة ألوان الطيف التي تتزاحم: التواجد الصهيوني

فى واحة سىوة والحديث عن الأصول الأمازيغية - البربر - لبعض سكانها .. (و) .. هل نذكر كيف كان الرئيس السابق لجهاز المخابرات العسكرية الاسرائيلية يتحدث بفخر عن دور الجهاز ومنذ عام ١٩٧٨- مع توقيع «اتفاقية كامب ديفيد» - على إشعال الصراع الدينى والاجتماعى فى مصر.. هل نحن فى حاجة لنذكر نعرات الطائفية أو الدينية فى أرض النوبة ثم شلاتين ثم بدو سيناء ثم مايطراً على الواقع من ألوان وأطياف الطرق الصوفية وجماعات المتشيعين فى مصر.. هل نحن فى حاجة لنستعيد خطط «آفى ريختر» وزير الأمن الاسرائيلى (فى معهد أبحاث الأمن القومى بإسرائيل) وقبله مشروع «برنارد لويس» (الذى اعتمده فيما بعد بالإجماع الكونجرس فى جلسة سرية عام ١٩٨٣).

نقول هذا كله ونحن نردد قبل هذا وبعده أن التواجد الإسرائيلى فى واحة سىوة الشبة منعزلة عن الوطن الأم مصر والتى لا تبعد سوى ٥٠ كيلو متر عن الحدود الليبية، ووجودهم بدون أية تأشيرات فى سيناء، واحتفالهم السنوى «بأبى حصيرة» فى البحيرة بالدلتا، يربطنا بما يحدث على حدود مصر الجنوبية فى السودان من مخططات أمريكية وصهيونية فى انفصال جنوب السودان واشتعال الحروب فى دارفور بعد استقلال الجنوب ومناطق أخرى فى الوطن العربى كالصومال والعراق واليمن.. إلى غير ذلك.

إن الخطر أيها السادة هو فى التعدد تحت مسميات كثيرة، والخلاص أيها السادة فى التوحد عبر «هوية» ثقافية واحدة هى قائمة بالفعل وليست مستوردة بأية حال.

الخلاص بالوحدة الثقافية وليس - أبدا - بالتعددية تحت أية مسميات.

إنه الواقع الذى يجب أن نتمسك فيه بذاتنا الثقافية وعبر قانون المواطنة لا آفات الطائفية والمذهبية والاثنية والاستعمارية التى تريد الفتك بنا جميعا.

(٢)

مازالت التغييرات والتحويلات فى المنطقة تثير الكثير من الملاحظات الإيجابية فى عالمنا المعاصر، أو لنقل - فى دقة أكثر - فى عالمنا المصرى الذى هو - بالتعبية - يمثل أحد الشعوب العربية والشرقية فى المنطقة. وهذه الملاحظات وصلت إلى أقصاها فى صناعة «الفتنة الطائفية» فى مصر وما تلاها من أحداث إيجابية لثورة يناير ٢٠١١ فقد تعددت التفسيرات وتحددت دلالاتها فى معنى «الشراكة الاستراتيجية المصرية الأمريكية» حين كان البعض يسعى إلى تفسير ما يحدث فى إطار هذه الطائفية التى تجمعت فى شكل مظاهرات واحتجاجات تكرر لمعنى التعدد ليس التوحد فى ثقافة واحدة يمكن أن يعود إليها معنى الانتماء فى الوطن الواحد.

وكان علينا أن نسمع الكثير من التصريحات الغربية خاصة والأمريكية-الإمبريالية- على وجه الخصوص عبر إشارات الرئيس أوباما فى هذا كله.

وكانت هذه هى الثقافة التى سعى البعض للترويج لها تحت اسم مطالب معينة أو اجراءات عاجلة فى شوارع البيت الأبيض فى حين

أن الواقع المصرى هنا كان يملئ شيئا مغايرا، هو أن الدعوة إلى مثل هذه المطالب أو الإجراءات إنما كان يعكسه الواقع الحقيقى، هذا الواقع الذى لا يجب أن ينسحب إلى الاتهامات الطائفية أو العرقية الطائفة هناك بقدر ما ينتمى إلى مفهوم المواطنة القائمة هنا، فنحن جميعا فى وطن كمصر ننتمى إلى العديد من خيوط الطيف: الطائفى والعرقى بالمعنى العضوى بشكل لانجده فى كثير من الأقطار حولنا، وعلى سبيل المثال إننا إذا تحدثنا عن أقباط مصر سنجد أننا جميعا من المسلمين والمسيحيين من «الأقباط» بالمعنى التاريخى العضوى الكامل أنثروبولوجيا وتاريخيا واجتماعيا فى حين أن مسيحي العراق - على سبيل المثال - ينتمون إلى عدد كبير من الفئات العراقية العربية من العرب والصابئة المندائيين والأكراد والإيرانيين والتركمان مما يؤكد على أن النسيج المصرى لدينا يحتوى على نسيج عضوى متكامل فيه خيوط المسلم والمسيحي سواء أكان فى القاهرة أو فى سيناء سواء أكان لدى أولاد على فى الصحراء الشرقية أو أبناء شلاتين فى الجنوب، النسيج المصرى أيها السادة متجانس ومتداخل بحيث إنه يصعب علينا التحدث فيه عن نسب مغايرة وأرقام مختلفة، الطيف السكانى تجانس وتماس عبر التاريخ والجغرافيا بشكل يصعب الحديث فيه عن تعددية طائفية أو جنسية بأية حال.

وهو ما يقترب بنا أكثر من السياق الأخير، ونقصد معه قضية المواطنة فى الوطن.

إن الخلاف بين أبناء الوطن - وهو شرعى وطبيعى - لم يكن ليخرج بنا قط إلى هذه التعددية - الطائفية - بأية حال، وإنما إلى حق المواطنة فى المقام الأول. إن ما يبحث عنه المصرى فى جنوب البلاد كما فى شمالها أو غربها كما أن ما - يبحث عنه المواطن فى غرب البلاد كما فى شرقها. وكذا العلويون والدروز و الإسماعيليون والمسيحيون وغير العرب من الأكراد والترك.. إلى غير ذلك.

إن الواقع هنا يختلف عن أى واقع هناك، إننا نتحدث هنا عن المساواة وليس التعدد، الفرص الواحدة وليس التفرقة بأية حال، إنها المساواة بين أبناء الوطن الواحد؛ المساواة فى الفرص فى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على السواء، هذه هى المساواة حين نتحدث عن المادة الثانية من القانون المصرى أو بناء دور العبادة أو حق الانتخاب أو تكافؤ فرص العمل.. وهى هى العدالة الاجتماعية الغائبة اليوم وغيرها مما يمكن أن يعانى منه الإنسان المصرى مع تعدد العقيدة أو الانتماء اليوم.

إن نظرة عامة لما يدور حولنا فى أرض الكنانة ترينا أن ما يتعرض له المواطن فى أى دين هو ما يتعرض له المواطن الأخر، التفرقة هنا تصبح واقعا عاما لا يتمهل عنده صاحب هذه الملة أو صاحب هذا الدين بأى حال من الأحوال.

٣

والواقع أن المعاناة فى بناء دور العبادة لا يتوقف عند هذا المواطن أو ذاك، كما أن التهميش اجتماعيا لظروف اقتصادية نعانى منه جميعا وأصبح يترصد جميع المواطنين ليس هذا المواطن أو ذاك.. بل نجازف

بالقول إن الأجهزة المخبرانية كانت كثيرا ما تصنع (الفزاعة) التي يهرب فيها الكثير من قيم المواطنة.

وهو ما يدفعنا إلى الخروج من شرنقة التعدد الطائفي إلى البحث عن حق المواطنة. إلى الخروج من أسر الحقوق إلى أمر الواجبات، الخروج من بوتقة الفتنة الداخلية إلى ثقافة «المشترك».

لاحتجاج فى هذا الصدد إلى الإشارة إلى كثير من الأفكار العميقة فى مجتمعنا تتبنى قضية المواطنة لا التعدد منذ عصر أختاتون فى مصر القديمة حتى اليوم دون أن نزايد على أى منها، بل إن بيننا من راح يبشر منذ قرابة ربع قرن بشيء أقرب إلى «المشترك الثقافى» بين الأجناس مما يؤكد على أن هناك روابط وعناصر أكيدة تربط بين البشر جميعا ما بالك بأبناء القارة كلها مابالك بأبناء حضارة واحدة منذ عصر التوحيد فى مصر و بزوغ فجر الديانات التوحيدية.

وعود على بدء، نريد أن نشدد هنا على أن حق المواطنة يظل أولى بالاهتمام من التعدد الطائفي، وهو تعدد وهمي لا ينتمى إلى مصر بأية حال من الأحوال، إنه حق المواطنة الذى يؤكد على أن لكل مصرى حقا، وبالتعبية، على كل مصرى واجب لابد أن يتنبه إليه.

إنه حق المواطنة وقبله واجب الانتماء إلى أرض الوادى وسلامته..

أليس كذلك !!؟

④

عدت لاستعيد لحظة التأمل - التحول بعد أن عدت من إستانبول وأكتب فى أوراقى الخاصة: «كنت هناك فى هذا الوقت.. الاثنين وفى

التاسعة وخمس دقائق صباحا حين انطلقت صفارات المصانع وتوقفت وسائل النقل ووقف تلاميذ المدارس فى وضع الانتباه.

هو الموقف الذى وجدت نفسى فيه أمام تمثال مصطفى كمال أتاتورك فى قونيه، أمام متحفه أو فى الساحة الرئيسية فى استانبول (تقسيم) التى تتفرع منها شوارع عديدة وحيث نصب حجرى يطل من كل واجهة من واجهاته الأربع تمثال لأتاتورك، كان كل شىء يشير الى الرمز.. أصابع رجل التمثال تتجه إلى الغرب».

عدت بذاكرتى إلى موقف أتاتورك الذى لم يتغير منذ ٧٠ عاما.. غير أن هذا الموقف لم يحمل لى هذا التوجه الجاف إلى الغرب بقدر ما حمل التوجه الرمزى، إنه واقع لا نستطيع تجاهله، لكنه الواقع الذى لانستطيع معه أن نتجه إلى المستقبل دون الوعى به .. إنه الواقع الذى يفسر ما يحدث الآن فى المنطقة العربية.

الواقع الذى يفسر ضرورة التنبه للهوية كوسيلة دفاع وحيدة فى هذا العالم، الهوية الخاصة بنا هذه الثقافة الإسلامية، التى يجب أن نحرص عليها ونحن نتجه الى الغرب.

نتجه إلى الغرب أو ضد الغرب..

نتجه إلى الغرب لاستعادة القيم الحضارية والعلمية العالية..

أو نتجه ضد الغرب ضد الهجمة العنصرية والإمبريالية..

الواقع أن الاتجاه للغرب هنا كان يعنى الاتجاه إلى المستقبل، ليس الغرب بالشكل الطبوغرافى أو الجغرافى أو حتى - الحضارى - وحسب، وإنما إلى الغرب بالمعنى الرمزى، حتمية التعامل مع هذا الغرب

بشكل واع، فلن نستطيع أن نعيش في بدايات الألفية الثالثة، في عصر ما بعد سقوط سور برلين، وسقوط أشكال الحرب الباردة، وصعود القوى الاقتصادية العاتية مرورا من الصين واليابان ونيبال وسومطرة إلى بورما وسيلان وسيام مرورا بالغرب الأوربي وصولا إلى الغرب الأمريكى حيث الغرب الذى يعيد تشكيل واقعنا بمنطقه الذى لا بد أن نتنبه له. الواقع أن الوعي الحضارى هو الذى يجب أن نتنبه له فى هذه الفترة الصعبة من تاريخنا المعاصر حيث نتجه إلى تجليات العولمة لنستعيد فيها قيمة الهوية الواعية.

إنها تجليات عاتية لا تختلف مع الأصالة بقدر ما تتفق مع المعاصرة، لا تختلف مع مفهوم العولمة بقدر ما تتفق مع عالمية الإسلام فهناك فارق مؤكد - على سبيل المثال - بين هذه العالمية للإسلام والعولمة الغربية التى نراها، فالعولمة ظاهرة تجتاح عمليات انتقال السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج الهائلة.. وهناك انتشار يواكب هذا التقدم الهائل فى وسائل الاتصال والثورة المعلوماتية.. انتشار فى القيم والعادات والثقافات الغربية، فالعولمة من خلال آلياتها الاقتصادية تسعى إلى صياغة نسق من القيم الكونية - تميزها لها عن أن تكون قيما تنتمى لخصائص حضارة معينة - هذه القيم سواء فيما يختص منها بالسلوك الاقتصادى أو النظام العائلى.. أو القيم والأعراف والتقاليد تظل مخالفة تماما لقيمنا الإسلامية بالدرجة الأولى.. وبوضوح أكثر يريد أنصار هذه العولمة أن تعم (قيم العولمة الكونية) الغربية مقابل تغييب ثقافة الهوية الشرقية بيننا.

إنه الوعي الإسلامى المعاصر الذى تتماهى فيه قيم الهوية العقيدية مع القوميات والأقليات والجماعات والتيارات الفكرية والسياسية وما

إلى ذلك ليؤكد لنا مفهومنا واعيا للغرب، لم يعد الغرب هدفنا بقدر ما نستعيد فيه القيم الإسلامية العالمية وليست المعولة بأية حال..
إنه الغرب الذى لابد أن نتنبه إليه وهو يشير إلى المستقبل أكثر مما يعود بنا إلى الماضى.

الغرب هناك - المستقبل هناك - حدثت نفسى لكن - استطردت بسرعة - يكون مفيدا بقدر ما نكون نحن واعين بضرورته، وبقدر ما نكون نحن واعين بشروط العيش فى الألفية الثالثة.. لا نتخلى عن الهوية وفى الوقت نفسه لا نبتعد عن المستقبل وشروط العيش فيه.

٥

كان على أن أحاول أن أتحرك وأفهم أمام تمثال مصطفى كمال أتاتورك فى قونيه أمام متحفه أو فى الساحة الرئيسية فى اسطنبول (تقسيم) ..
كان على أن أحاول رؤية الغرب بشكل جديد يستعيد الوعى بالهوية الحضارية لا الغياب فى الهويات والمذاهب والطوائف والقوميات الكثيرة التى نغيب فيها اليوم.

كان لابد من التنبيه إلى أمر بدهى، هو، أن العيش فى هذا العالم لا يجب أن يتلمس معه الشوقونية أو التمهيل عند مفاهيم أو تعريفات ذاتية عقيمة، فكتاباتى التى زادت على تسعين كتابا يبدو فيها رؤيتين تتماهى فيهما الرؤية فى السياق الأخير، أقصد رؤية الوعى القومى العربى ورؤية الوعى الإسلامى.

ومراجعة عنوانات مانشرت يبدو احتفاء كبيرا بالوعى القومى العربى .
غير أن التمهّل أكثر، والثانى عند تحديد وجهة النظر الذاتية، ترينا
أن الرؤية الأبعد- لما بعد القومى العربى - هى الوعى الإسلامى . هذا
الوعى ليس تمهلا عند العقيدة - فحسب - وإنما عند عناصر الهوية
العربية التى تنبع من الفكر العقدى ولا تتوقف عنده كثيرا.

الوعى الذى يستمد عناصره من التاريخ الحضارى للمنطقة ..
وعلى هذا النحو، فإنه يمكن القول إن الهوية الإسلامية تستوعب
الأقليات الدينية أو العرقية أو الاجتماعية أو الوطنية فى نسيج معاصر:
فالهوية تصبح وعيا للقضاء على العنصرية أو التمييز أو اتخاذ موقف من
الأقليات انطلاقا من أن الهوية التى هى نتاج آلاف السنين من التطور
تفرض «المساواة» فى حقوق المواطنة فى المنطقة مما يشير إلى الواقع الذى
يتمثل فى تأكيد وتحديد الهوية الحضارية فى المنطقة مما نصل معه إلى
تأكيد هذه الهوية الثقافية، وحين نقول الثقافية فإننا نعنى إلغاء ما يهدد
نسيج الهوية الحضارية فى المنطقة ضد الغرب الإمبريالى ..

ولأهمية هذا الطرح، فقد وجدت نفسى فى أكثر من ندوة أو احتفالية
فى أنقرة أذكر هذا التباين الذى يجب تقبله والتعامل معه بوعى شديد،
وذكرت أن لدينا فى المنطقة العربية نسبا عديدة:

العراق: المسيحيون غير العرب ٣٪، الصابئة المندائيون أقل
من ١٪، الأكراد ١٨٪، الايرانيون ١٥٪، التركمان ٢٪.
سورية: العلويون ١٠٪، الدروز ٤٪، الإسماعيليون ٧٪، المسيحيون
غير العرب ٣٪، الأكراد ٤٪، الترك ١٪، الشركس ١٪ .

الأردن: المسيحيون ١,٥ ٪، الشركس ١,٦ ٪، الشيشان أقلية ضئيلة .
الأرمن ٠,٥ ٪، الأكراد ٠,٣ ٪، التركمان ٠,١٢ ٪ .
لبنان: الدرّوز ٠,٦ ٪، العلويون أقل من ١ ٪، المسيحيون العرب ٠,٣٣ ٪،
المسيحيون غير العرب ٠,٥ ٪. الأكراد ١ ٪، الترك أقل من ١ ٪.
مصر: النوبيون ٢ ٪، البجا (ومنهم البشارية) أقل من ٠,٥ ٪، البربر
(السيويون) أقل من ٠,٥ ٪. أفارقة، وعجر ٢ ٪، الأقباط ٩ ٪ .
السودان: البجا ٦ ٪، الهوسا ٤ ٪، النوبيون ٣ ٪، الفور ٢ ٪، شعوب
صحراوية أخرى ٤ ٪، القبائل النيلية وشبه النيلية ١٦ ٪، البانتو
٢ ٪، الوثنيون (كلهم من غير العرب) ٢٥ ٪، المسيحيون ٥ ٪.
الجزائر: المسيحيون العرب أقل من ١ ٪، البربر السنة (أهمهم الشاوية
والقبائليون والشلوح) ٢٦ ٪ - الأباضيون (المزابيون، وهم من البربر)
أقل من ١ ٪، الطوارق (بربر سنة من البدو الرّحل) أقل ٠,٥ ٪
- المسيحيون البربر (خصوصاً في جبال القبائل) أقل من ١ ٪.
المغرب: البربر ٣٦ ٪، الطوارق (بربر من البدو الرّحل. أقل من ١ ٪،
اليهود ٠,٢ ٪، الأوروبيون (الأغلبية مسيحيون) ١ ٪، الأفارقة
(الزنج) أقل من ١ ٪.
موريتانيا: المولّدون (عرب وبربر) ٤٠ ٪، الأفارقة الزنج ٢٠ ٪، البربر
(بمن فيهم الطوارق) ٢,٥ ٪.

هذا في المنطقة العربية فقط، فإذا فتحنا حركة «البرجل» إلى أقصاها
في المنطقة - (الشرقية) - لنعبر إلى إيران وماليزيا وإندونيسيا وتركيا
لراعا هذا التباين الكبير، الذي يبدو مريعا في المنظر المباشر، إيجابيا

فى المنظور العام . منظور الهوية الثقافية فى المنطقة . فالهوية هنا لا بد أن ترتبط بالحضارة ، الحضارة التى ترتبط لدينا بالوعى فى فهم تكوين الهوية وعناصرها فى حين أنها ترتبط فى الغرب بالتفوق فى «تطبيق العنف المنظم» فى تعبير هانتنجتون .. الهوية يجب أن ترتبط لدينا بالوعى بالذات الاجتماعية والثقافية فى المنطقة .. وقبل هذا وبعده بالأخطار التى تتوالى علينا خاصة فى زمن العولمة وأخواتها وصولا إلى الأزمة العالمية التى راحت تبدد الكثير من الحجب والمسافات الوهمية فى بدايات الألفية الثالثة.

ولأننى سعيت إلى محاولة تأكيد هذه «الهوية» كخيار وحيد للعيش فى هذا العالم ، فقد سعيت لتأكيد هذا فى العديد من الاحتفاليات التى حضرتها فى الحقبة الأخيرة داخل مصر وخارجها ، ولأنه يصعب إعادة النظر إلى هذا المشهد ، فسوف نسعى هنا لترك بعض التعبيرات والإسهامات فى هذا الصدد ، فى تأكيد ضرورة الحفاظ على الهوية الحضارية للعيش فى العالم الغربى الإمبريالى فى الشمال ..

⑥

عرفت النقيض حين عدت إلى الأرض العربية ثانية .
عرفت المعنى الذى نجده فى الاتجاه العام إلى الغرب والاتجاه
الواعى الدال .

وعدت لأفهم العديد من رموز حياتنا المعاصرة التى نعيش فيها دون
أن نعيش فيها بوعى ، أو بنظرة تتعمق فى التاريخ لتعيده إلى الحاضر
الذى نعيش فيه .

عدت إلى فهم أو رؤية العديد من الرموز الدالة حولي وكأنتى أراها لأول مرة عدت أستعيد العديد من هذه الرموز والرؤى فى عالمنا العربى هنا .
عرفت توجه سعد زغلول- التمثال الضخم له فى الإسكندرية - وهو يتجه إلى الغرب.. فهتمت موقف تمثال طلعت حرب فى وسط القاهرة وهو يتجه إلى الغرب.

استعدت المشهد الذى راعنى فى العاصمة الجزائرية أول مرة، حيث رأيت التمثال الفخم الضخم للأمير عبد القادر الجزائرى وهو شاهر سيفه متجها إلى الغرب أو - بشكل أدق - إلى الشمال حيث البحر وما وراء البحر فى الشمال.

لكنى اقتربت ودهشت أيضا من عديد من الأبنية والأبراج التى بنيت فى الأرض العربية لكنها تتجه بالخطاب العام فيها إلى الغرب.
اقتربت وفهمت المعنى الحقيقى للعديد من القنوات الفضائية أو الرقمية وهى تتجه - بنماذجها - إلى الغرب، الاتجاه إلى الغرب فى الوطن العربى فيما يبدو يحاكى الشكل أكثر من المعنى.. كان الاتجاه فى كل مكان لايمثل الواقع القاسى بقدر مايمثل الرمز.
الاتجاه إلى الغرب ضرورى لكنه لا بد وأن يرتبط بفلسفة العصر، بمنطق البقاء وقانون الوجود.

أردنا جميعا أن نتجه إلى الغرب، الغرب الذى ينتمى إلينا - نحن أبناء الشرق العربى - والشرق الإسلامى - الغرب الذى لم يصل إلى ما وصل إليه اليوم دون أن يتعرف إنجازات الشرق العربى بعقيدته الإسلامية التى انطلقت ولقرون بعيدة بين أقصى الشرق الأوروبى - القسطنطينية - والأقصى المغرب الأوروبى - الأندلس.

كان لابد أن أفهم فى هذا كله حقيقة أن الغرب لم يصل إلى حضارته قط بمعزل عن الحضارات السابقة عليه، وهى الحضارة العربية التى عرفت صوراً عديدة من التطور والتقدم فى هذه القرون التى كان الغرب يغفو عنها طويلاً فى العصور الوسطى، والتى يجب أن تعرف فى زمن هيمنة الغرب أن الطريق إلى المنهج العلمى يمر بالغرب لكنه يعود - لابد أن يعود - إلى الشرق العربى من جديد.

عدت القهقرى حيث وقفت أمام آيا صوفيا - القسطنطينية - وأنا أتساءل .. كيف أن تركيا المعاصرة اليوم لا تتجه مع أتاتورك إلى الغرب الآن بقدر ما تسعى بوعى شديد إلى الشرق؛ إن تأمل موقف الحكام الأتراك والعلماء الأتراك اليوم يرينا أن تركيا تتجه إلى الكعبة.. إلى الفكر الإسلامى المستنير إلى الهوية التى تفسح المجال بعيداً وعميقاً لمعنى جديد أو يجب أن يكون جديداً حين يتسلح بالوعى والمنطق فى هذا العصر.

تتجه إلى الحضارة الإسلامية ببصماتها العقدية المستنيرة، ليس مع تمثال أتاتورك إلى الغرب وإنما إلى الهوية الإسلامية بمبادئ الإسلام الحنيف.

ليس إلى الغرب بوجه صارم بقدر ما يكون بعقل واع، باتجاه إيجابى إلى الحضارة الإسلامية بدلالاتها الممتدة إلى بلاغة التاريخ وعبقريته الجغرافياً وحتمية الحضارة المعاصرة ..

هذه بعض الدلالات التى فرضت على العقل الواعى لدى وأنا أتجول بين القسطنطينية وأنقرة وأزمير وقونية عوداً إلى أسطنبول مرة أخرى قبل أن أعود إلى الجنوب إلى الواقع العربى هنا، حيث يجب أن يمتد الوعى الحافز إلى التقدم فى اتجاه الغرب، ليس فى الاتجاه الجغرافى بقدر ما هو الاتجاه الحضارى.

عدت إلى حقيقة بدهية، هي.. أننا يجب أن نتجه إلى الغرب بوعى شديد، فالاتجاه إلى الغرب يكون بالاتجاه إلى التغيير الذى حثت إليه الآية الكريمة ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾
الرعد: (١١) صدق الله العظيم ...

العودة إلى الوجه الحضارى الإسلامى هو ما يجب القننه إليه قبل الصعود إلى الغرب أو الهبوط منه.. قبل الخروج من درب المستقبل.
حاولت أن أعيد صياغة هذه التحولات فيما كتبت بدورية تصدر فى مصر «الهلال».

نشرت لتعبر عن درجة التحول من موجة الوعى القومى العربى إلى عرض الموجة- التيار- ..

..تيار المستقبل

حاولت أن أعيد صياغة هذه التحولات حيث الفكر الإنسانى الأرحب، حيث رمز الحضارة التى ينتمى إليها الإنسان الذى يعيش فى الشرق من هذا العالم، ويحمل انتماءات جنسية أو طائفية أو دينية أو اثنية لكنه فى السياق الأخير يحمل دائما جينات الثقافة العالمية التى توجد اليوم والآن - بيت الألفية الثالثة، هذه الثقافة التى لا بد أن تتبلور وتتطور أكثر لتأكيد الهوية المحددة فى الكينونة الحضارية العالمية ونحن على مشارف ثورة يناير ٢٠١١ ونحن نتجه إلى الشمال، ونحن نعى كيف أن «أبا الهول» يتجه أيضا إلى الشرق..

ونحن نعى كيف أن الطريق إلى المستقبل ينتهى إلى المشترك الحضارى لنا هنا، والآن.